

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

السؤال الاقتصادي والاجتماعي
في ضوء مذكرات الأحزاب السياسية

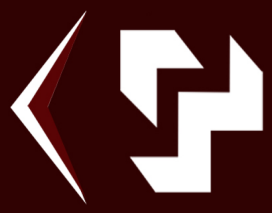
محمد العيساوي وعدنان رشيد

أستاذان باحثان بكلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية، فاس

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة



المقدمة:

شكلت الأوبئة والمجاعات والحروب وكل الأحداث الاستثنائية، المتوقع منها واللامتوقع، لحظات فاصلة في تاريخ الدول والحكومات والشعوب، والشواهد التاريخية موضوع دراسات من هذا القبيل كثيرة ومتعددة، لعل أبرزها الحروب الكبرى التي عرفها العالم المعاصر، والأحداث "الإرهابية" "المتطرفة"، مع كل الحذر المهيج في توظيف المفهومين، والتي مثلت دون أدنى شك لحظات نهاية مسار/ نهاية حقبة، وبداية نماذج جديدة، أول لنقل الانتقال نحو بناء براديجمات جديدة في الحكم، في السياسية، في الاقتصاد، وفي التدبير الداخلي والخارجي للدول.

في سياق أزمة وباء كورونا- كوفيد 19، الذي اجتاح العالم، وفي ظل ما يعرفه المغرب من تعامل مع هذا الملف، سياسيا، اقتصاديا، صحيا، اجتماعيا وأمنيا، برزت في الفضاء العمومي جملة من المعطيات الجديدة الفارقة التي لها معاني سياسية أخلاقية مرتبطة بالأساس بضمأن حياة الناس والتي انبرى الفكر الفلسفي في التساؤل حيالها.

يقدم في هذا الإطار الفيلسوف "يورغن هابرماس" تفكيكا لسؤال التحديات الأخلاقية التي أفرزتها أزمة كورونا قائلا: "أرى حالتين، على وجه الخصوص، من المحتمل أن ينتهك فيهما مبدأ "عدم المساس بالكرامة الإنسانية"، الذي يضمنه الدستور الألماني في ديباجته، الحالة الأولى تتعلق بما يدعونه "الفرز"، أما الحالة الثانية فترتبط باختيار اللحظة المناسبة لإنهاء التباعد الاجتماعي..."¹. يتضح بشكل جلي أن التأثيرات الصعبة وكذلك المستجدات غير المألوفة، وصددمات الهلع المزمن، الذي أحدثته جائحة كورونا التي ستشكل، على ما يبدو، مادة خامة دسمة لبناء وتشديد منطلقات وأسس تنظيمية جديدة لما ستكون عليه دول العالم في المستقبل القريب والمتوسط، ومن المؤكد أن المغرب كسائر الدول بعد "أزمة الوباء" في حاجة إلى قراءة تفكيكية موضوعية للوضعية العامة للدولة.

وبشكل موضوعي ودستوري، فإن القوى السياسية بالبلد تأخذ المبادرة للقيام بهذه المهام التاريخية الدقيقة، ذلك أن وظيفة مواصلة البحث عن الإجابات التنظيمية السلسلة لاجتماع الناس وصيانة الحياة المشتركة، لها مبرراتها المشروعة في سياق الأزمات التي لها علاقة وطيدة بحياة الدولة. إنه تلازم حتمي وطبيعي بين المشكلات الاجتماعية السياسية والاقتصادية الكبيرة، وبين إنتاج القوالب والأسس التدييرية الكفيلة بتجاوزها، في هذا الإطار وجب استحضار الفهم النظري الذي تقدمه الفيلسوفة "حنة أرندت" لمعنى السياسة، تقول "السياسة كما ندرکہا هي ضرورة قهرية للحياة الإنسانية، سواء تعلق الأمر بالوجود الفردي أو الاجتماعي"، وتضيف بالجزم "لا يعيش الإنسان مكتفيا بذاته، لكن معتمدا على الآخرين"².

في هذا الصدد، قدمت مجموعة من الأحزاب السياسية، أغلبية ومعارضة، تصوراتها ومقترحاتها لتدبير مرحلة ما بعد نهاية الحجر الصحي، من خلال صياغة مذكرات خاصة³، تضمنت في مجملها الإشارة إلى طريقة تعامل السلطات مع هذا الوباء، وتقاطعت في بعض ملامح التحول المنتظر، سواء في مجال الخيارات الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أم على مستوى

¹ يورغن هابرماس، الديمقراطية الآن في خطر، الموقع الالكتروني aljadedmagazine.com، تاريخ الاطلاع 29 يونيو 2020.

² - حنة أرندت: ما السياسة؟ ترجمة ور زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك، منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، ط1، دار الامان الرباط. 2014.

³ - يتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة الشعبية، وحزب الاستقلال، وحزب الأصالة والمعاصرة، والمذكرات التي قدمتها للحكومة متاحة على مواقعها الرسمية الآتية:

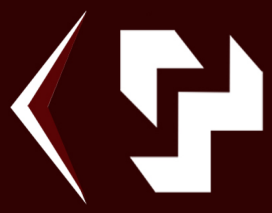
- حزب العدالة والتنمية: <https://www.pjd.ma/node/70117>

- حزب الحركة الشعبية: <https://www.alharaka.ma/ar/?p=26134>

- حزب الاستقلال: <https://www.istiqlal.info>

- حزب الأصالة والمعاصرة: <https://www.pam.ma/>

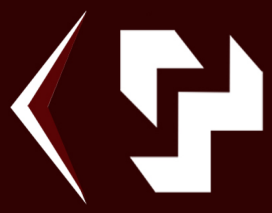
تاريخ زيارة هذه المواقع 29 يونيو 2020.



منهجية بناء وتنزيل البرامج والسياسات العمومية؛ وفي الوقت نفسه تحاشت، على ما يبدو، ملامسة مستقبل الفاعل السياسي والتحول التي عليه أن يقبل عليها، في ظل انحصار دوره في مراقبة وتتبع ما يقوم به الفاعل "التقنوقراطي"، من خلال لجنة اليقظة المحدثة لتدبير الجائحة.

في ضوء كل ذلك، نروم من خلال هذه الورقة، إلى المساهمة في تقديم قراءة للمشهد السياسي العام مستحضرين التفاعلات والتأثيرات التي تحدث للدولة والمجتمع بفعل الهزات القوية الناتجة عن الوباء، ثم سنبحث في كيفية تفاعل بعض الأحزاب السياسية المغربية وهي تقدم تصوراتها لمستقبل البلد بعد نهاية الوباء، مقتصرين لضرورة منهجية على مذكرات كل من حزب العدالة والتنمية، حزب الحركة الشعبية، حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة. هذا وتجب الإشارة بأن أغلب الأحزاب السياسية قدمت مذكراتها الخاصة للحكومة ذات العلاقة بموضوع أزمة كورونا.

واستناد إلى مضامين مذكرات هذه الأحزاب، يظهر، بشكل أولي، الإجماع على الإشادة بالطريقة التي عملت من خلالها الدولة على تدبير هذا الوباء (المحور الأول)، كما أنها جميعها تضمنت بشكل صريح ومباشر مقترحات اقتصادية واجتماعية (المحور الثاني)، ولم تخل، وإن بطريقة ضمنية، من خطابات سياسية (المحور الثالث).



المحور الأول: وحدة تقييم الأحزاب الأربعة لتعاطي الدولة مع الجائحة

تبرز الحاجة أكثر إلى الدولة القوية بما هي تنظيم سياسي اجتماعي مدني، في سياق شروط الأزمة المركبة الصعبة، لتقوم بوظائف الحفاظ على النظام العام وصيانة العيش المشترك، لكن هذه المسؤولية العسيرة في عمقها لا تخلوا من مخاطر قد تهدد العلاقة الحقوقية بين الحاكمين والمحكومين، والتي تم استتباب ضمانتها ديمومتها سياسيا ودستوريا، بمساهمة مختلف التعبيرات الاجتماعية السياسية. لذلك، فالقوى والفعاليات الحية في المجتمع، مبدئيا في يقظة مستمرة للترافع على المكانة اللائقة للمواطنين داخل دولتهم، هكذا يضل سؤال المردودية والجدوى المنتظرة من السياسات والقرارات المتخذة من طرف مؤسسات الدولة له راهيته الدائمة، خاصة إذا كانت المعطيات والشروط الموضوعية تقول باستفحال تداعيات الأزمة. في هذا السياق يقول باسم الراعي: "كان لابد من توصيف تحولات الدولة يطرح من زاوية أن الدولة مفهوم غير جامد، إنما هو في صيرورة مستمرة ترافق صيرورة المجتمع والتاريخ"⁴، ثم يضيف مستخلصا "ولذلك هي في حال نقد ذاتي مستمر، وتفتش عما يجعلها أقرب إلى تحقيق غايتها وأماني المجتمع وغاياته الأساسية وأولها الحرية والتقدم والرفاه والمنفعة"⁵، إن الانتقالات المشرقة التي عرفتها الدولة كمؤسسات لصالح تقدم شعبيها، تشكلت كذلك بمساهمة وقود اللحظات المجتمعية العصبية، مما أفرز وأنتج تبديلا في مفهوم العلاقة بين الدولة ومكوناتها، "إذا لم تعد الدولة "كلا" منعزلا عن المجتمع أو صانعة له من فوق وتحمل بطريقة حيادية ضاربة عرض الحائط ما يكونها، أي التعدد الموجود فيها"⁶. لذلك فدور التعبيرات السياسية الحاملة لهيمنة المجتمع له ملحاحته القصوى الخالدة، في القيام بالتجويد المستمر لمؤسسات الدولة، لما تختزنه من مشاريع سياسية تتغيا إدارة الشأن العام في الزمن العادي/الرخاء وفي الزمن الاستثنائي/الأزمة.

يتضح من خلال قراءة بسيطة لما تضمنته مذكرات الأحزاب الأربعة، الطريقة المتشابهة، والمتطابقة أحيانا، لتقييم منهجية تعاطي الدولة مع تدبير الجائحة وذلك من خلال تلمين الإجراءات الاستباقية التي تم اتخاذها بقيادة رئيس الدولة، وفي مقدمتها إحداث الصندوق الخاص بتدبير الجائحة لمواجهة النفقات المتعلقة بتأهيل المنظومة الصحية، ومواكبة الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الأكثر تأثرا والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.

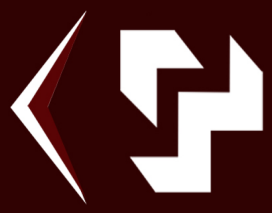
إن هذا الإجماع على "صدقية" ونجاعة القرارات التي تم اتخاذها، من قبل الدولة في مقارنة هذه الأحزاب، راجع إلى كونها صادرة عن جهات عليا، يقودها الملك، وليست نابعة من مبادرات حكومية خالصة، وهذا الأمر هو ما يمكن استنتاجه، من كون أن أحزاب الأغلبية الحكومية، وعلى رأسها العدالة والتنمية، قد أشادت وذكرت في المستوى الثاني بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لمواكبة القرارات المشار إليها حيث تم اقتناء الآليات والوسائل الصحية اللازمة، وضمان تموين الأسواق بالحاجيات الأساسية لعيش المواطنين، واستدامة خدمات المرافق العمومية الأساسية، وهو ما لم تتطرق إليه أحزاب المعارضة، وهي ممثلة هنا بحزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة، والتي استعملت مفاهيم "الدولة"، "القيادة"، "الشعب"، "الثقة في المؤسسات"، "القوى الحية في البلاد"، في إشارة منها إلى أن أي نجاح في تدبير الموضوع لا يمكن نسيه بأي حال من الأحوال للحكومة، ولعل هذا ما يمكن أن نفهمه من مما ورد لدى حزب الأصالة والمعاصرة "....نرى أن على حكومتنا أن تيسر استمرار الدولة في لعب أدوارها بفعالية باعتبارها محركا وضامنة للمصلحة العامة، عبر قدرات تفاوضية حقيقية، وصرامة فيما يخص احترام الأولويات الوطنية، لإنتاج أفضل الإستراتيجيات والبرامج لتحريك الاقتصاد الوطني"⁷.

⁴ - الأب باسم الراعي، المجتمع والدولة أشكالهما وتحولاتهما "في الفلسفة السياسية الغربية والمعاصرة، منشورات دار الفارابي لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 12-13.

⁵ - المرجع نفسه، الصفحات نفسها.

⁶ - المرجع نفسه، الصفحة 14.

⁷ - انظر مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة، ص 4.



وفيما يشبه النقد المبطن وغير المباشر للدولة من "استبعاد" المنتخبين من تدبير الموضوع، والاعتراف بحجم القصور الذي ما زالت تعانيه البنيات الجهوية والإقليمية، ركزت مقترحات الأحزاب، أغلبية ومعارضة، على أن التدبير الترابي والجهوي هو الكفيل بتقليص الفوارق المجالية، الشيء الذي يتطلب تأهيل هذه المنظومة سواء من حيث استكمال التأطير القانوني لها أو من خلال التمكين المالي والدعم المركزي. وهكذا نقرأ لدى حزب الاستقلال "...تسريع نقل الاختصاصات والموارد البشرية والمادية من الدولة إلى الجهات، مع ضمان تنسيق أفضل بين الخدمات اللامركزية والمجالس الجهوية لضمان النجاعة والفعالية في الأداء العمومي الترابي، وذلك بهدف تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وتحسين ظروف عيش المواطنين، في انسجام تام مع البرنامج التعاقدية المبرمة بين الدولة/الجهات".

وبنفس الحمولة والمعنى نقرأ في مذكرة العدالة والتنمية "...وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة تعزيز البعد المؤسسي في شقه الترابي، بإعطاء الديمقراطية المحلية المكانة التي تستحقها من خلال استئناف العمل وتفعيل أدوار وصلاحيات مجالس الجماعات الترابية باعتبارها تجسيدا لسياسة وخدمات القرب، وكذا إعطاء دفعة جديدة وقوية للجهوية المتقدمة ومكانة الصدارة التي تتبوأها الجهات واختصاصاتها في مجالات التنمية الجهوية المستدامة والإنعاش الاقتصادي ودعم النسيج المقاوالتى والإدماج الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية"⁸. و إذا كانت مثل هذه التقديرات السياسية يمكن استيعابها وفهمها إن تم التعبير عنها عبر قنوات وبيانات أحزاب المعارضة، لكن أن تصدر عن من يتحمل المسؤولية السياسية في قيادة التدبير الحكومي فلا معنى لها.

الأمر نفسه يتكرر لدى حزب الأصالة والمعاصرة الذي نقرأ في مذكرته: "...ضرورة أن تمنح الحكومة كل الموارد المالية والبشرية للجهات لتمكين م ن أن تلعب دورها كاملا وتحقق الأدوار المنوطة بها"⁹ تضيف ذات الوثيقة " كما على الحكومة أن تطلق عقود برامج في كل القطاعات الاستراتيجية، والقطاعات الواعدة التي علينا تعزيز سيادتنا الوطنية فيها. ومن الأمور الأساسية هي استمرار الترويج ل"علامة المغرب"، وتعزيز تموقع وجاذبية بلادنا لتمكين من جلب واستثمار الفرص العديدة وجلب الاستثمارات الأجنبية"¹⁰.

ولم يخرج حزب الحركة الشعبية عن هذا النمط من التقديرات، بحيث إنه دعا إلى تسريع وثيرة الجهوية المتقدمة، بالإضافة إلى تفعيل المساطر الخاصة بممارسة الجهات والجماعات الترابية لاختصاصاتها الذاتية، وتجسيد إرادة حكومية فعلية في مجال ممارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة"¹¹.

إن هذا "الاندفاع" الحاصل لدى الأحزاب الأربعة من موضوع الجهوية والتدبير الترابي ودعوتها إلى تمكين الجماعات الترابية من ممارسة كاملة لاختصاصاتها، يمكن أن يجد تبريره، في مستوى أول من التحليل، في الانسجام مع التوجه العام الذي تتبناه البلاد؛ سواء في شقه القانوني الدستوري والتنظيمي، الذي جعل من الجهوية و"الفلسفة الترابية" أساسا لإعادة تنظيم الدولة وهيكلتها، أو في شقه التدبيري، حيث إن الخدمات العامة تقدم مركزيا وترابيا بشكل ثنائي متداخل. وفي مستوى ثان من التحليل، في كون الفضاء الترابي يشكل الأساس الذي تستند إليه الأحزاب السياسية وتراهن عليه في عملياتها الانتخابية وتوسيع قاعدة منخرطها والمنتمين إليها والداعمين لوجودها، وبالتالي فإن دعوتها إلى تكريس التدبير الترابي/هو تكريس لوجودها، ولوجود المنتخب المحلي في التدبير العمومي إلى جوار النخبة المعينة، هذه الأخيرة، التي بدا جليا دورها المهيمن في تدبير هذه الأزمة. بل إنه أمكن

⁸ - مذكرة حزب العدالة والتنمية ص 4.

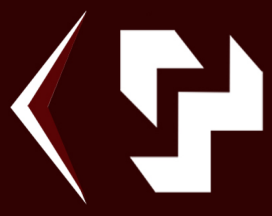
⁹ - مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة ص 22.

¹⁰ - المرجع السابق، ص 22.

¹¹ - تنظر مذكرة الحزب بهذا الخصوص، متاحة على الموقع الرسمي للحزب:

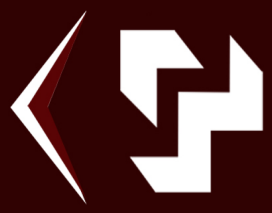
السؤال الاقتصادي والاجتماعي

في ضوء مذكرات الأحزاب السياسية



القول إنها كل شيء، إنها محور ومركز كل تدبير، وأن النخبة المنتخبة ليست سوى تجل من تجليات الديمقراطية الانتخابية في صيغتها الظاهرة.

في خضم هذه الإشادة بالتدبير العام لأزمة كوفيد 19 من قبل الدولة، وفي ظل هذه الرسائل الحزبية التي تفتقد للروح النقدية والإبداعية في رسم خارطة طريق واضحة المعالم، الظاهر منها والضمني، في مستوى ثاني يمكن رصد المقترحات الاقتصادية والاجتماعية الصرفة منها الأنبي والمستعجل، ومنها الاستراتيجي المستند إلى قراءة عامة للمشهد الاقتصادي الداخلي والخارجي.

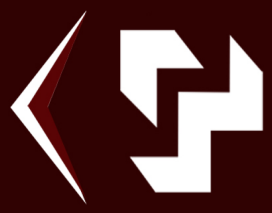


المحور الثاني: مقترحات الأحزاب الأربعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

انسجاما مع السياق والشروط الذاتية والموضوعية المستجدة مع الأزمة العصبية التي خلفتها الجائحة والتي ستكون لها، دون أدنى شك، آثار أخرى سياسية وسوسيوثقافية. لها علاقة وطيدة بكل من تطور طبيعة الدولة وكذلك بالتغيرات والتحويلات الاجتماعية التي تطل ببنية المجتمع. ولعل المرجو من الأحزاب السياسية هو أن تقدم تصورات صلبة ومتينة للمرحلة الجديدة تمتح وتمهل من ما يعتل في العمق الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والسياسي، تناغما مع مهامها الطبيعية والمبدئية كمؤسسات حيوية تتعايش مع تطورات وطموحات وتحديات المجتمع، ذلك أن ميزة الحضور الاجتماعي السياسي، يتيح لها تشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بمنطلقات القرب والتلازم الاجتماعي، ثم تقديم الأجوبة المصيرية السليمة لمختلف الأسئلة المقلقة التي لها ارتباط وثيق بأزمة وظائف الدولة وطبيعتها تدخلاتها، ذلك أن مسؤوليات هذه الأخيرة المتسمة بجسامتها وتزايدها، خاصة مع ما أفرزته الجائحة من ترتيب جديد لمواقع المسؤولية التدييرية التي كانت معهودة، بحيث أضحت من المعطيات السياسية البارزة، التي تستلزم التفاعل معها، إن على المستوى الداخلي والوطني، وذلك بإيجاد الحلول لإشكاليات الحاجات الاجتماعية الحيوية للأفراد والجماعات، وكذا الاستمرار بالبحث عن السبل الممكنة في تدبير وتأطير الاختلافات والتنوعات الاجتماعية والثقافية السائدة داخل المجتمع، أو على المستوى الخارجي والدولي، وذلك بمواكبة روح العصر والتكيف مع التأثيرات والتفاعلات الصعبة المتمثلة في الضغوطات الموضوعية التي أعادت محورية الدولة الوطنية إلى الواجهة.

تفرض هذه التحديات الجديدة وتستوجب البحث عن مقاربة فعالة لسلسة لتصرف ومعالجة مختلف الإكراهات التنظيمية التي تواجهها الدولة، دون تشتيت وتفويت صرحها وكيانها. ذلك أن عودة الحضور الوظيفي التداخلي للدولة على المستوى العالمي في القيام بواجباتها والتزاماتها تجاه التهديدات الخطيرة التي طالت وامتدت إلى وجودية واستمرارية النوع البشري، يحتم بشكل موضوعي ومنطقي، من جهة تطوير أدائها السياسي، الاقتصادي الاجتماعي، كفاعل عمومي مركزي لا محيد عنه، ومن جهة أخرى إيجاد من يتحمل إلى جانبها قسطا من هذه المسؤولية، خاصة بعد أن تأكد أن قيادة التنمية وتأطيرها بمقاربة مركزية صرفة أصبح من تجارب الماضي، ويصعب نهجها راهنا ومستقبلا بسبب استفحال ظاهرة تعقد الحاجيات المجتمعية وتكاثرها، وكذلك بسبب الدينامكية والحيوية المتزايدة التي تبديها المشاريع والمقاربات اللامركزية الترابية، والتي تطرح كبداية تنمية ذات طبيعة ديمقراطية وحقوقية، وتزداد هذه الدينامية وضوحا وبروزا في ظل مجتمع تسود فيه التنوعات والاختلافات الاجتماعية، الثقافية. هذه المفارقات السياسية في عمقها، تحتاج في هذه المرحلة التاريخية الصعبة إلى تشريع دقيق بنفس سياسي فكري وبعقد بان الفعاليات السياسية الحزبية هي المؤهلة مبدئيا للقيام بهذه المهمة ذات الأبعاد الإستراتيجية احتراماً وانضباطاً لتعاليم وقواعد الديمقراطية.

يمكن الجزم بأن قراءة وقياس جودة المقترحات وقيمتها التأطيرية في تجاوز أزمة كوفيد 19، التي قدمتها بعض الأحزاب السياسية للحكومة، يعتبر من المؤشرات الدالة على مدى فعالية هذه التعبيرات السياسية. في هذا السياق نبحت عن طبيعة ما أنتجته تلك الأحزاب على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، في مقترحاتها البديلة للإنعاش الاقتصادي التي طرحتها في إطار "منهجية المذكرات"، بحيث استنتجنا بأنها تكاد تجمع كلها على ضرورة التعجيل بوضع خطة اقتصادية عاجلة لمواجهة ما خلفته الجائحة من ركود، وهو ما تعكسه بشكل أولي العناوين التي دجبت بها تلك المذكرات، بحيث إنها جميعا تضمنت عبارات "الاقتصاد" "الخطة" "البرنامج" "التسريع"، كما أن هناك شبه إجماع على ضرورة تدخل الدولة من أجل تحفيز إعادة انطلاقة جديدة للمقاولات المغربية، وذلك عبر دعم القروض وتسهيل الولوج إليها، وإعطاء الأولوية للمقاولات المغربية في الصفقات العمومية. وارتباطا بالاستنتاج السابق هناك دعوة إلى إعادة الاعتبار للقطاع العام (حزب الاستقلال)، وإعادة تعريفه وهندسته، ولعل ذلك راجع إلى ما كشفت عنه الأزمة من أن للدولة وللقطاع العام الدور الأهم والأكبر في تدبير الأزمات، ليس فقط في المغرب



وإنما في كل الدول وعلى رأسها الصين التي رأى الكل تجربتها. وهكذا تمت الإشادة بالمرافق الصحية العمومية، والمرافق التربوية والأمنية، "كل هذا سلط الضوء على أدوار الدولة الإستراتيجية: الدولة الحامية، والدولة الاجتماعية، والدولة التي تعنى المواهب وتشجع الابتكار" كما ننقل عن مذكرة حزب العدالة والتنمية¹².

على المستوى القريب والمستعجل، تؤكد كل الأحزاب على ضرورة العناية بتعديل قانون المالية بشكل يستجيب لمتطلبات المرحلة، طالما أن كل المؤشرات الاقتصادية التي بني عليها لم يعد لها معنى؛ وهكذا دعا البعض منها أن ضرورة التخلي عن النفقات غير الضرورية وإعادة برمجة مخصصات الاستثمار بشكل يضمن الفعالية والنجاعة (الأصالة والمعاصرة)؛

لقد همت مقترحات الأحزاب كل المجالات الاقتصادية الحساسة تقريبا، كالسياحة والحرف اليدوية والمهن المرتبطة بهذا القطاع - المقاهي، المطاعم، النقل السياحي وتأجير السيارات والصناعة التقليدية والعقار والصناعة والفلاحة، بحيث إنها اعتبرت أن إعادة الحياة للدورة الاقتصادية يتطلب بشكل مستعجل دعم هذه القطاعات عبر التخفيف الضريبي ودعم العرض والطلب.

وبشكل عام، فالتوجهات الاقتصادية للأحزاب الأربعة جاءت بنفس اقتصادي كبير، بحيث شغل الحيز الأكبر من مقترحاتها، وهكذا فالتصورات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية ارتكبت إلى ثلاثة مستويات همت الأوراش ذات الأولوية، ودعم العرض والطلب، ودعم المقاولات وفرص الشغل. وفي هذا السياق دعا الحزب لتعزيز الرأس المال البشري، من خلال مواصلة دعم مجموعة من القطاعات الاجتماعية وذات الإنتاجية والمردودية التنموية من مثل الصحة، والتعليم، والبحث العلمي والابتكار، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعية وتعميم الحماية الاجتماعية، وتوسيع وتعزيز القطاع الاقتصادي المنظم وكذا مواصلة تنفيذ برامج تقليص الفوارق المجالية والعدالة الاجتماعية ومواصلة مجهودات التنمية البشرية¹³.

أما بالنسبة لحزب الحركة الشعبية فلم تخرج مقترحاته عن التدايعات الاقتصادية الأنية لجائحة كورونا والتي تتطلب ضرورة مراجعة جذرية للقانون المالي بمنظور يضبط التوازنات الماكرو اقتصادية في حدود معقولة. ويعيد ترتيب الأولويات وتوجيه الاعتمادات وفق ما تفرضه المرحلة، ومراجعة التوقعات والمؤشرات التي بني عليها هذا القانون سواء ما تعلق بنسبة النمو الذي سيصل أدنى مستوياته، ونسبتي العجز والتضخم، مع استحضار ضعف التساقطات المطرية، وتدايعات الجفاف على قطاع الفلاحة ووضعية ساكنة المناطق القروية والجبلية، الى جانب ضرورة استغلال المؤشر الإيجابي لانخفاض سعر البترول¹⁴.

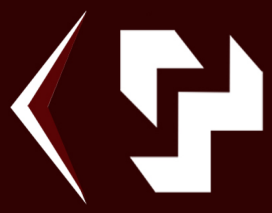
وفي تفاصيل مقترحات حزب الاستقلال، فقد تم الارتكاز على ستة محاور همت تعزيز وتقوية دور الدولة، وجعل المواطن في صلب أدوارها الأساسية، وضمان فعلية التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الدستور، وإقرار تكافؤ الفرص، وضمان الأمن الصحي والتعليم الجيد للجميع؛ وكذا إعطاء ديناميكية جديدة لمحركات النمو الاقتصادي، وخاصة عبر التموقع الاستراتيجي والاستفادة من الفرص التي ستيحها إعادة التموقع على المستوى الجهوي والأوربي، ودعم القطاعات المتضررة، وتقوية النسيج المقاولاتي الوطني.

إنعاش الشغل وخاصة لفائدة الشباب والنساء وكذا المحافظة عليه، وأيضا دعم القدرة الشرائية للأسر، وتأمين مستوى عيش لائق. بالإضافة إلى تقوية التماسك المجتمعي؛ عبر تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية وفيما بين الأجيال. وأخيرا تسريع التحول الرقمي من أجل ضمان إدماج المقاولات والمواطنين في اقتصاد المعرفة.

¹² - مذكرة العدالة والتنمية، ص 7.

¹³ - مذكرة حزب العدالة والتنمية، ص 7.

¹⁴ - بشكل عام، جاء في ملخص المذكرة، كما هي منشورة بموقع الحزب على الانترنت، بأنها تتضمن 49 إجراء ومقترح، منها 13 إجراء استعجالي و9 تدابير ذات الصلة بالحكامة المالية لمواجهة 12 إكراه وتحدي مطروحة على المالية العمومية و11 أولوية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية و16 إجراء وإصلاح مؤسساتي وقانوني وحقوق.



في تفاصيل ومضامين هذه المحاور الستة، التي ارتكزت في عمومها على المواطن، باعتباره قلب الرعى في كل السياسات العمومية، وعلى الاهتمام بقطاعي الصحة والتعليم، وكذا استحضار البعد الترابي والجهوي¹⁵، وتحقيق التقائية البرامج العمومية، يبدو أن حزب الاستقلال قدم مقترحات عملية، لتجاوز الركود الاقتصادي الذي يعرفه المغرب في هذه الفترة، بحيث إن تصوره بني على أرقام ومؤشرات همت دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تفعيل البرامج التي وضعتها الدولة (أوكسجين على سبيل المثال)، لتمكين تلك المقاولات من استئناف أنشطتها والانخراط بنفس جديد في النسيج الاقتصادي. وفي السياق نفسه يقترح الحزب إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية بشكل يدعم المقاولات التي تعتمد في عملها على منتجات مغربية خالصة.

أما بالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة، فجاءت توجهاته الاقتصادية ضمن المذكرة المشار إليها والمتكونة من 22 صفحة، وبعنوان: "برنامج إعادة الإقلاع السريع الاقتصادي والاجتماعي الوطني"، وذلك وفقا لمجموعة من المبادئ همت وحدة السياسية الاقتصادية وعدم التعاطي التجزيئي معها، بالإضافة إلى الحث على مبدأ التجانس في تنزيل السياسات الاقتصادية، باعتبار أن اعتماد هذا المبدأ سيمكن من تنزيل إجراءات وعمليات تخلق القيمة المضافة والالتقائية بين السياسات في كل التراب الوطني، وتيسر التأقلم الجيد مع رؤية الاستراتيجية العمومية بالنسبة لكل الفاعلين والمتدخلين¹⁶؛ وهم المبدأ الثالث العقلانية بمعناها المرتبط بالفعالية الاقتصادية.

بالرجوع إلى تفاصيل ما ورد في تلك المذكرة يسجل التركيز على الإجراءات لفائدة الشركات في وضعية صعبة، بحيث تمت المطالبة بالرفع من القدرات المالية للصندوق المركزي للضمان قصد تمكينه من القيام بمهامه وتوسيع مجالات تدخله، مع إلغاء الفوائد على القروض بالنسبة للمقاولات المتوسطة التي توجد في وضعية مالية هشّة، والسماح بوقف تسديد مستحقات القروض البنكية وقروض الإيجار مع وعد بالبيع المستحقة شهريا، إلى نهاية شهر شتنبر من سنة 2020، دون احتساب فوائد إضافية لهذا الغرض. وفي ذات الاتجاه اقترح الحزب برمجة إعفاء ضريبي وتحديد الضريبة على الشركات بالنسبة للشركات الصغرى في نسبة 5% مع الإعفاء من الضريبة المهنية، ورفع نسبة الضريبة على الأرباح بالنسبة لشركات الاتصالات وشركات المحروقات، لتصبح 37%.

وعلى غرار ما قدمته من توصيات على المستوى الاقتصادي، تكاد تتطابق مقترحات الأحزاب السياسية الأربعة فيما يتعلق بالعناية بدعم السلم والأمان الاجتماعي، من خلال حثها على دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي وإدماج القطاع غير المنظم، بحيث اعتبر حزب العدالة والتنمية أن هذا الأمر صار أكثر استعجالية ويتطلب اعتماد تحفيزات وتشجيعات من طرف الدولة لتسريع تعميم التغطية الصحية والاجتماعية وإدماج القطاع غير المنظم.

لقد ركزت مذكرات الأحزاب التي شملتها هذه الدراسة، على الاهتمام بوضع السجل الاجتماعي الموحد والتعجيل بإخراجه (الحركة الشعبية)، وذلك من أجل توزيع عادل للإعانات العمومية، مع العناية بالقطاع غير المهيكل الذي يشكل مورد لأكثر من 5 مليون أسرة، أي ما يقارب حوالي 15 مليون شخص¹⁷، من خلال جرده وضبطه وجمع كل المعطيات الضرورية حوله، كما ورد في مقترحات الأصالة والمعاصرة¹⁸، وهو الطرح الذي يكاد أن يتقاطع مع ما قدمه حزب الاستقلال الذي أكد على تعزيز قاعدة الحماية

¹⁵ - في قطاع الصحة مثلا ورد في مقترحات الحزب ما يلي: إحداث أقطاب جهوية للصحة من خلال وضع حكامه جهوية للخدمات الصحية العمومية وبناء مستشفى جامعي في كل جهة من جهات المملكة.

- نهج سياسة مندمجة لتنمية الموارد البشرية في المجال الصحي مدعومة باستراتيجية جديدة للتكوين بهدف سد النقص الحاصل في الأطر الصحية على المستوى الوطني والجهوي.

¹⁶ - مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة، ص 6.

¹⁷ - مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة، ص 10

¹⁸ - تنظر مذكرة الحزب ص 10



في ضوء مذكرات الأحزاب السياسية

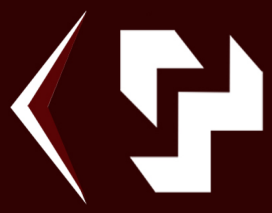
الاجتماعية من خلال توسيع التغطية الصحية والاجتماعية، وتشجيع المقاولات الخاصة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهمت مقترحات الحزب كذلك الرفع من الحد الأدنى للإعفاء من الضريبة على الدخل وذلك لتعزيز القدرة الشرائية ورفع مؤشرات الاستهلاك الداخلي. وفي السياق نفسه، يلاحظ لدى حزب العدالة والتنمية أن "السجل الاجتماعي الموحد سيشكل فرصة ليس فقط من أجل العدالة والكرامة والتماسك الاجتماعيين والرفع من الإنتاجية، ولكن أيضاً فرصة لإنهاء النقاش الذي لا ينتهي حول الاستغلال السياسي والانتخابي لتوزيع المساعدات الاجتماعية والالتزامات التي تطل في كل مرة المنتخبين والسياسيين والسلطات على حد سواء".

في قراءة أولية لموضوع السجل الاجتماعي الموحد، المتفق على ضرورة إخراجه لحيز الوجود، وإن كانت هذه الدعوة مقبولة، في مستوى معين، من قبل حزبي الاستقلال والأصالة والمعاصرة، على اعتبار وضعها وموقعها السياسي في جهة المعارضة، فإنها تظل بلا معنى لدى حزبي العدالة والتنمية والحركة الشعبية على اعتبار أنهما ضمن الأغلبية الحكومية وكل عمل تديري في هذا الاتجاه باستطاعتها القيام به والدفاع عنه من الموقع الحكومي، وهو الوضع الذي أمكن معه القول إن الخطابات السياسية الانتخابية لدى هذه الأحزاب قد أدرجت، بشكل ضمني وصرح، في مذكراتها، ولم تستطع بعد التخلص في الرغبة الدائمة في التموقع بجوار السلطة وليس داخل بنيتها، والاستمرار المزمع في الهروب من المسؤولية السياسية، عبر إعطاء الانطباع بأن هناك قضايا وملفات لها طبيعة خاصة، تفوق قدرة الحكومة على فتحها وتديرها وتقديم البدائل اللازمة بخصوصها.

وعموماً، يلاحظ لدى كل الأحزاب، موضوع هذه القراءة، التداخل الحاصل بين البدائل الاقتصادية والواقع الاجتماعي المنتظر منها. وإن كانت هناك بعض المقترحات العملية في صيغة توجهات كبرى، من قبيل ضرورة تغيير التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني بدعم الصناعة والترويج، الداخلي والخارجي، لعلامة "صنع بالمغرب" لدعم التنافسية لدى المقاولات المغربية في مواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الإقليمي والجهوي، والمحيط الدولي، وكذا لتكريس الوعي أن "الصناعات" و"الصناعات الحديثة" المرتكزة على الرقمنة «La Digitalisation» واستحضار البعد الإيكولوجي، هي الكفيلة بإحداث الفارق في مجالات التنمية وإحداث مناصب شغل نوعية، والمساهمة بالتالي في توفير العيش اللائق والحياة الكريمة لفئات عريضة من الشعب ما زالت تقتات من قطاعات هشّة ومهترئة، وفي ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية في الكثير من الأحيان. فإن بعض المقترحات الحزبية، في هذا الباب، قد جاءت في شكل مجتزأ يطغى عليه الطابع الآني، كالدعوة إلى دعم الفلاح ودعم الأعلاف وتوفير الأجواء المناسبة لعيد الأضحى كفتح الأسواق والعناية بها وبصحة المواشي المعروضة بها، الشيء الذي يوحي أننا أمام ملف مطلي، على شاكلة المطالب التي تقدمها النقابات في إطار الحوار الاجتماع مع الحكومة، وليس بمقترحات وبدائل متينة وقوية تفكك واقع الأزمة البنيوية وتعكس "قوة الفاعل الحزبي" ودوره الطبيعي السياسي والتاريخي الكبير الذي يضمنه الدستور كذلك.

قد تبدو مثل هذه المقترحات، مقبولة بمنطق سياسي وانتخابي مشروع، إلى حد ما، بالنسبة للأحزاب السياسية، غير أنها تركز في الوقت نفسه، "الطابع الانتهازي" لبعض هذه الأحزاب، بشكل يؤكد مرة أخرى أن التغيير لا يمكن أن يأتي إلا من الأعلى نحو الأسفل.

في ظل كل ذلك، يبقى المنطق السياسي، حاضراً، سواء بشكل ظاهري أم ضمني، في مذكرات كل الأحزاب، موضوع هذه القراءة. تلك هي الفكرة العامة التي ستؤطرنا في المحور الثالث.



المحور الثالث: الأبعاد السياسية لمقترحات الأحزاب الأربعة

لا تكاد تخرج الأبعاد السياسية للمذكرات الحزبية عن النفس الذي يحكم وضعها السياسي وقراءتها للمشهد العام، بمعنى أن هناك نفس الحزب المعارض لدى كل من حزبي الاستقلال والأصالة والمعاصرة، من نقدهما للحكومة والتعليق على المؤشرات والمخرجات السلبية لعدد من القطاعات الحكومية التي تشرف عليها، وهو ما يوحي بعرض وتقديم نفسها كبديل سياسي قادر على تجاوز المعضلات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، وفي الوقت نفسه تجديدها للدعم اللامشروط لأجهزة ومؤسسات الدولة ولقيادتها حيث تمت الإشادة والتنويه بما تم القيام به واتخاذها من قرارات في تدبير الجائحة بقيادة ملك البلاد، وهنا يظهر الاستحضار القوي لفكرة "دعم الثقة في المؤسسات" كدعامة لا اقلاع تنموي بدونها والتي ما فتئت هذه الأحزاب تدعو إلى ضرورة العمل من أجل استرجاعها لدى المواطن، وإن كانت، بشكل أو بآخر، من الأسباب الرئيسية في تراجع مؤشراتهما.

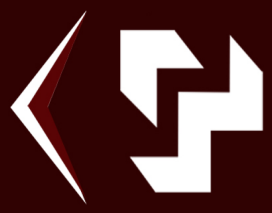
بالمقابل، هناك تهمين ودفاع، مباشر وغير مباشر، عن المنجزات الحكومية، من قبل أحزاب الأغلبية، حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة الشعبية، انسجاما مع الوضع السياسي الذي هي مستقرة فيه، بحيث أشادت بدوره مؤسسات والقطاعات الحكومية في متابعة وتسيير هذه الجائحة، واتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية في المستوى المطلوب لمواكبة تداعياتها ومجابهة والتخفيف من أثارها الصعبة.

يبدو أن الأحزاب الأربعة، وهي تستعرض مقترحاتها هذه، لم تأخذ بعين الاعتبار ما يعتمل في المجتمع عبر المتابعات الاجتماعية الالكترونية الواسعة لمثل هذه الأعمال والتي شكلت فضاء جديدا للاحتجاج، للنقد، للتصويب، لعرض البدائل، و"للمحاكمة السياسية" أحيانا، ذلك أن الطلب السياسي الاجتماعي المتزايد للأفراد والجماعات والمبرعنه، يفوق العرض السياسي المحتشم الذي تقدمه هذه التعبيرات السياسية، بحيث ان التقديرات التي عبرت عنها في هذا الاطار جاءت عامة وفضفاضة، مثل حديثها العام عن دعم الحقوق والحريات وإدماج الأجيال الجديدة من شباب وكفاءات، وتغيير العقليات والممارسات¹⁹.

وعليه قد تشكل هذه المعطيات للمقارنة بين ما تقدمت به كعرض اقتصادي واجتماعي، وفي الآن ذاته سياسي، وبين حجم الانتظارات المجتمعية المعبر عنها والتي تفوقها بكثير على ما يبدو؛ ولا أدل على ذلك ما عبرت عنه هذه "القوى الجديدة" من رفض لمقتضيات مسودة مشروع قانون 20.22 المثير للجدل، ومجاهمة الجهات التي سعت إلى تمريرها، في وقت تعيش فيه البلاد عز الأزمة، رغم هذه الوضعية الاستثنائية غير الطبيعية ظل الفاعل الحزبي صامتا مترددا غير مبادر.

إن هذا القدوم البارز للوسائط والشبكات التواصلية الاجتماعية الجديدة في كل ما يعتمل في الحقل الاجتماعي والسياسي الثقافي، أصبح يشكل فضاء للتداول والنقاش لأغلب الإشكالات والأسئلة التنموية. إنها معطيات لها تأثيرها ووقعها، على آليات وميكانيزمات وضع السياسات العمومية وتتبعها، من قبل الفاعلين المؤسساتيين ومن قبل الفاعل الحزبي بكل تأكيد باعتباره قوة اقتراحية أيا كان موقعه. ولا شك أن هذا الحضور الحزبي في مقاربة الشأن العام يشكل السمة والخاصية والآلية المؤسساتية الديمقراطية التي تميز الدول والحكومات الديمقراطية، فالمساهمة القوية للأحزاب من خلال ما تتوفر عليه من نخب وكفاءات، أو على الأقل يفترض فيها ذلك، في صناعة القرار التنموي وتنفيذه، وكذلك تقييمه للمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتميزة أحيانا، والمتداخلة أحيانا كثيرة مع بعضها البعض، في إطار المقاربة الشمولية للدولة لكل ما يعتمل في بنيتها وبنية المجتمع، وهذا "السلوك" الذي تنتظم داخله "الفاعلية الحزبية" هو الذي ساعد ودعم المسلسل الديمقراطي في الاستمرار والبقاء في الكثير من البلدان الديمقراطية أو التي تنشُد الانتقال الديمقراطي.

¹⁹- نقلا عن المحور الأخير من مذكرة حزب الحركة الشعبية، والذي جاء تحت عنوان: الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية والتدابير المصاحبة.



لقد شكل الدافع السياسي لمذكرات الأحزاب، موضوع هذه الورقة، سندا في تقديم نفسها "ككيانات حية" قادرة على تقديم البدائل اللازمة في مجال السياسات العمومية المتخذة التي تهم تنمية الإنسان والمجال. لذلك شكل هذا البعد أحد العناصر الرئيسية المكونة لمضامين توصياتها؛ وهي رسالة في كل الاتجاهات في محاولة منها كسر الاعتقاد بأنها علامة على ضعف السياسة في المغرب وضعف السياسيين وانحصار تأتيت المشهد الانتخابي حال وصول وقته.

إن تفكيك هذه النظرة حول الأحزاب السياسية ينطلق في نظرها، وإن كان ذلك ضمنا كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، من إقامة الحوار المؤسسي، عن طريق اللامركزية بصفة عامة والجهوية بصفة خاصة، بين الدولة والمجتمع بفعالياته وتعبيراته المختلفة وهو ما يمكن أن نستنبط منه أنه الطريق الممكن لإيجاد حل لأزمة التدبير العمومي التي قد تمس أركان الدول. فالأمر يتعلق بنهج ومقاربة جديدة في ممارسة السلطة من طرف الفاعل المركزي (الدولة) بإشراك فاعلين أساسيين جددا وآخرين تقليديين (الأحزاب السياسية).

وفي هذا الإطار فإن بحث التنظيمات السياسية التقليدية²⁰ عن موقع قدم جديد في ظل الأخذ بنظام تعددي مفتوح، حتمته الظروف المجتمعية المتحولة والمتغيرة بطبيعتها، وأصبحت مسألة أخذه بعين الاعتبار ضرورة موضوعية ومنطقية لمسايرة التطورات الحاصلة لاسيما تلك المتعلقة بالمسألة الديمقراطية، التي أضحت تشكل دعامة لا بد منها للحكم على مختلف السياسات العمومية التنموية، هل تتمتع بفرص النجاح أم لا؟ وفي هذا السياق كثيرة هي الأسئلة التي تطرح نفسها على الفاعل الحزبي قبل غيره، بالنظر إلى كل الاعتبارات السابق الإشارة إليها: كيف يمكن لطبقة سياسية سائدة ثقافتها السياسية والاجتماعية أقل ما يمكن وصفها بها، بأنها ثقافة هجينة ولا متجانسة ما زالت خاضعة أو مكبلة بإكراهات الأعراف، والطقوس القديمة في الوقت الذي تحاول فيه إدخال قيم ومقومات الثقافة السياسية الحديثة²¹، أن تساهم في إنجاح هذا الانتقال المرجو؟

إن الحاجة الملحة إلى أساس ومرتكز سياسي حديث من شأنه أن يقوي ويسند كل محاولة تهدف إلى الإصلاح، عبر الانتقال إلى وضع جديد ذات العلاقة بتدبير الشأن العام من حيث تجاوز أزمات وإخفاقات الاختيارات غير المناسبة أو المتجاوزة، يحتاج التعبير عن البنية القائمة سياسيا، ومبدئيا إلى أن تتطور الأحزاب السياسية "وتقطع وتتعالى عن مستوى الزاوية أو العشيرة أو النادي أو النقابة"²².

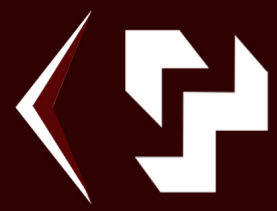
²⁰ - نقصد هنا التنظيمات الحزبية.

²¹ - فريد المريني، الفكرة اللبرالية والحداثة السياسية في المغرب: مقدمات في التجلي والمتاهة، أطروحات وبحوث جامعية منشورة وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، سنة 2010، الصفحة 151.

²² - المرجع نفسه.

السؤال الاقتصادي والاجتماعي

في ضوء مذكرات الأحزاب السياسية



خاتمة

تعني السياسة، من جملة ما تعنيه، فن إيجاد الحلول لتدبير المشاكل والتحديات المطروحة أمام الدولة وأمام المجتمع، وتعني الديمقراطية، من جملة ما تعنيه، مشاركة كل الفاعلين في "صناعة القرارات العمومية" والقدرة على تدبير الاختلاف، بمنطق الحفاظ على التنوع والتعدد داخل الوحدة، وبمنطق انضباط "الأقلية" لقرارات "الأغلبية".

داخل هذا التأطير النظري، اندرجت التعبيرات الحزبية، بحمولاتها المختلفة، لتدبير مرحلة الأزمة التي سببها فيروس كورونا كوفيد 19، ولا شك أن هذا الظهور الحزبي ليشكل مؤشرا إيجابيا على احتضان الفاعل السياسي التقليدي لنخب وكفاءات قادرة على خلق البدائل، وعلى خلق "التميز"، في ظل "الخفوت" الذي عرفته هذه التنظيمات، وفي ظل "العزوف" الذي طال فئات عريضة من الشعب، وخاصة لدى فئة شابة ومتعلمة، ليس عن السياسة، وإنما عن ممارستها داخل هذه البنى التقليدية.

لكن رغم أن هذه المذكرات قد عبرت عن مواقف الأحزاب والمقترحات، فإن عدم الانخراط الكلي لها فيما يعبر عنه "الجمهور" من رغبة جامحة في الحرية، وفي معانقة قيم حقوق الإنسان، في الإبداع، مما يفقدها ميزة التجذر الاجتماعي من جهة، ويحرمها من مسaire التدفقات والديناميات الجديدة داخل الفضاءات الإلكترونية الجديدة من جهة أخرى. وهذا ما يجعل الفاعل الحزبي على المحك من جديد. وهو ما تعكسه وتؤكدده طبيعة المواقف السياسية المحتشمة التي قدمتها أغلب هذه الهيئات السياسية بصدد النقاش العمومي حول موضوع مسودة مشروع القانون رقم 22.20، المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، لارتباطه بمجالات ممارسة حقوق الإنسان، والذي أثار جدلا واسعا وانتقادا لاذعا في الأوساط الحقوقية والإعلامية.

إن الاختلالات والأزمات الاجتماعية الناتجة عن جائحة كورونا، والتي انعكست وألقت بتداعياتها الصعبة على الدولة والمجتمع، تحتاج إلى تقديم الإجابة المؤسساتية المستدامة القادرة على تصحيح الوضع، وفي نفس الوقت رسم وتأطير التنمية الاجتماعية لكل المجالات الترابية المكونة للدولة.

السؤال الاقتصادي والاجتماعي

في ضوء مذكرات الأحزاب السياسية



يعض المراجع المعتمدة

الكتب

- أرندت حنة، ما السياسة؟ ترجمة زهير الخويلدي وسلي بالحاج مبروك، ط1، نشرات ضفاف ومنشورات الاختلاف، دار الامان، الرباط، 2014.
- الراعي باسم، المجتمع والدولة، أشكالهما وتحولاتهما في الفلسفة السياسية الغربية والمعاصرة، منشورات دار الفارابي لبنان، الطبعة الأولى 2011.
- العروي عبد الله، من دوان السياسة، ط1، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، 2011.
- لمريني فريد، الفكرة الليبرالية والحدائثة السياسية في المغرب: مقدمات في التجلي والمتاهة، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية منشورة وجهة نظر مطبعة النجاح الجديدة، 2010.

المواقع الإلكترونية الرسمية:

- حزب الاستقلال: <https://www.istiqlal.info>
- حزب الأصالة والمعاصرة: <https://www.pam.ma/>
- حزب الحركة الشعبية: <https://www.alharaka.ma/ar/?p=26134>
- حزب العدالة والتنمية: <https://www.pjd.ma/node/70117>